

تقييم الأداء المالى للشركات التي تم خصصتها بإستخدام البعد المالى لمقياس الأداء المتوازن - دراسة حالة (شركة سيدي كرير للبتروكيماويات)

د. سلوى حسين رشدي

مدرس المحاسبة كلية التجارة
جامعة الأزهر بأسبوط

د. عبير أحمد عبد الحافظ

مدرس المحاسبة كلية التجارة
جامعة الأزهر بأسبوط

مقدمة: -

تعتبر الخصخصة سياسة اقتصادية تهدف في المقام الأول إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام, وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد , وتشجيع القطاع الخاص الذي من المفترض أن يتميز عن القطاع العام بانخفاض درجة البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة , وقدرته على تحسين الجودة , والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمار, مما لة اثر علي تحسين الاداء المالى للشركات التي تم خصصتها وعلي المجتمع بصفة عامة .

طبيعة المشكلة و أهميتها: -

تعد الخصخصة أو مشاركة القطاع الخاص هي الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدول و بالأخص الدول النامية و التى تهدف لتحسين أوضاعها الإقتصادية والخروج من حالة الركود الإقتصادية التى تعانى منها بالسرعة الممكنة، و تخفيض عجز الموازنة مما يساعد علي تخفيض العبء علي موازنتها بإيجاد مصادر تمويل بديلة. -202:2015 (Anna. et al 217),

وارتباطاً بالتطورات الإقتصادية و الأزمة المالية العالمية و تداعياتها المحتملة علي الشركات في مصر، لذلك يسعى الباحث لمعرفة مدي تأثير الخصخصة علي الأداء المالى لأحدى الشركات، و ذلك بالقيام بدراسة حالة لها حيث يتم إجراء مقارنة بين ما كانت عليه قبل الخصخصة و بعدها خلال فترة زمنية معينة، و سيتم ذلك من خلال إستخدام المؤشرات الخاصة بالبعد المالى في مقياس الأداء المتوازن (Balance scorecard)

أهمية البحث :-

يستمد البحث أهميته من المكانة الهامة التى تتبوؤها الخصخصة كإحدى السياسات التى تساهم في رفع كفاءة الإقتصاد المصري، و أيضاً كأداة تساعد علي تحسين الأوضاع الإجتماعية، و أيضاً ينعكس أثرها علي إيجاد توزيع أفضل للمهمات و المسئوليات بين الحكومة و القطاع الخاص، و أيضاً تتبع أهمية ذلك البحث في بيان مدي نجاح الخصخصة في تحسين الأداء المالى للشركات التى تم خصخصتها من خلال إستخدام مقياس الأداء المتوازن.

هدف البحث :-

يهدف البحث لتحليل الأداء المالى لإحدى الشركات التى تم خصخصتها في جمهورية مصر العربية قبل و بعد الخصخصة و بيان أثرها علي تحسين الأداء المالى لتلك الشركة.

فرض البحث :-

(لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تحسين الأداء المالى للشركة محل الدراسة و بين خصخصتها بإستخدام مقياس الأداء المتوازن)

حدود البحث :-

١ . القيام بدراسة حالة لشركة (سيدي كرير) و هى شركة مصرية مساهمة.

٢. يتم إستخراج المؤشرات المالية من قوائم الشركة محل الدراسة و ذلك خلال الفترة من ٢٠٠٢ : ٢٠٠٣ و هى قبل الخصخصة، و الفترة من ٢٠١٠ : ٢٠١١ و هى الفترة بعد الخصخصة.
٣. يتم إستخدام المؤشرات المتعلقة بالجانب المالى فقط في مقياس الأداء المتوازن.

منهجية البحث :-

سوف يقوم الباحث بإستخدام المنهج النظرى و أيضاً المنهج التطبيقي، و يستخدم الباحث المنهج النظرى من خلال الإطلاع علي الدراسات العربية والاجنبية المهتمة بموضوع البحث، و يقوم الباحث بإستخدام المنهج التطبيقي من خلال عمل دراسة حالة لشركة سيدي كرير للبتروكيماويات قبل و بعد الخصخصة وعمل مقارنة بين أدائها المالى في كل حالة.

خطة البحث :-

لتحقيق هدف البحث سوف يتم تقسيمه إلى أربعة مباحث بالاضافة إلى المقدمة كما يلي :

المبحث الأول: الدراسات المحاسبية السابقة.

المبحث الثاني: ماهية الخصخصة و تجربتها مع مصر.

المبحث الثالث: البعد المالى لمقياس الأداء المتوازن كأساس لتقييم أداء الشركات الخاضعة للخصخصة.

المبحث الرابع : الدراسة التطبيقية

- الملخص و النتائج و التوصيات. - المراجع العربية.

- المراجع الأجنبية. - الملاحق.

المبحث الأول الدراسات المحاسبية السابقة

تمهيد :

يتمثل الهدف الاساسي من وراء إعداد هذا المبحث في تناول الدراسات السابقة التي تناولت تأثير الخصخصة علي الأداء المالى للشركات و أيضاً إستخدام مقياس الأداء المتوازن المتعلقة بالجانب المالى و ذلك لتقييم أداء تلك الشركات. لقد قام الباحث بعمل دراسة حالة لشركة سيدي كيرير للبتروكيماويات و تأثير الخصخصة علي الأداء المالى لتلك الشركات. أولاً : الدراسات السابقة التي تناولت الخصخصة.

١- دراسة : ٢٠١١ - Oqdeh

(Effect of privatization on firms financial and operating performance evidence from Jordan)

وهي دراسة نظرية تطبيقية تمت بهدف التعرف علي تقييم الأداء المالى و التشغيلي للشركات الأردنية التي تمت خصصتها خلال الفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٦) و البالغ عددها ٤٣ شركة من الشركات الصناعية و الخدمية و استخراج الفرق بين الأداء المالى قبل الخصخصة و بعدها عن طريق استخدام الوسط الحسابي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة :

- ١- أن هناك تحسن ملحوظ في مقاييس الربحية للشركات بعد الخصخصة.
- ٢- أن هناك زيادة ملحوظة في الكفاءة التشغيلية للشركات و في الأرباح الموزعة علي المستثمرين و النفقات الرأسمالية المدفوعة بعد عملية الخصخصة و في المقابل أن هناك إنخفاض في عدد العاملين بعد الخصخصة.

٣- أن هناك إنخفاض في مستوى السيولة في الشركة بعد الخصخصة و أيضاً في مستوى الرفع المالى و لكن هذا الإنخفاض لم يكن له أهمية معنوية كبيرة.

٢ - دراسة : Mlaku-2014

(The effects of prevatization on the financial performance of Kenya Airways)

وهى دراسة نظرية تطبيقية تمت بهدف بيان أثر الخصخصة علي الأداء المالى للشركات الخاصة بصناعة الطيران الكينية و ذلك بالتطبيق علي ٣٧ موظفاً من موظفي الخطوط الجوية الكينية و ذلك من خلال عينة عشوائية بإستخدام برنامج في التحليل الإحصائي SPSS .

وكانت أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

١) لقد حدثت زيادة كبيرة في ربحية الشركات و كفاءتها التشغيلية و المالية بعد الخصخصة عن ما قبلها.

٢) تحسن سيولة الشركات بعد الخصخصة عن ما قبلها.

٣) إنخفاض ديون تلك الشركات بعد الخصخصة عن ما قبلها.

٣ - دراسة : pamela-٢٠١٣

(The effect of privatization on financial performance of firm listed at the Nairobi securities exchange)

هي دراسة نظرية تطبيقية تمت بهدف دراسة تأثير معدل الخصخصة علي الشركات المملوكة للدولة محل الدراسة والمدرجة في بورصة الأوراق المالية و تم إستخدام المنهج الوصفي، و تم جمع البيانات و تلخيصها و عرضها من خلال استخدام نسب الربحية و السيولة و الرفع المالى و النشاط و قامت الدراسة بإستخدام حزم spss و إختبار wilcoxon, و طبقت الدراسة علي ٦ شركات مملوكة للدولة،

تم خصصتها و تم جمع بيانات خمس سنوات قبل الخصخصة من (٢٠٠٣ - ٢٠٠٧) و خمس سنوات بعد الخصخصة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) وتوصلت تلك الدراسة لعدة نتائج أهمها :

(١) تحسن الربحية لست شركات و لكن ليس علي الفور و هذا لا يدل علي عدم نجاح عملية الخصخصة.

(٢) تحسن السيولة لأربع شركات بعد الخصخصة.

(٣) أظهرت الرافعة المالية قدرة خمس شركات من الشركات محل الدراسة علي الوفاء بالتزاماتها المالية بعد الخصخصة بصورة أكبر عن ما قبل الخصخصة بإستثناء شركة واحدة.

(٤) أظهرت نسب النشاط تحسین الأداء لأربع شركات بعد الخصخصة و زيادة قدرتها علي إستخدام اصولها لتوليد مبيعات.

٤- دراسة : طارق رشدي، إبراهيم أحمد - ٢٠١٣

The performance of privatized financial institutions in)

(Egypt the case of Alexandria Bank

هى دراسة نظرية تطبيقية تمت بهدف تقييم الأداء المالى لبنك الاسكندرية بعد الخصخصة و قامت الدراسة بإستخدام نموذج (camel) وتقييم الاداء المالى لبنك اسكندرية وهذا النموذج عبارة عن مجموعة من المؤشرات المالية وتم اخذ البيانات من خلال القوائم المالية الخاصة بينك الاسكندرية الخاصة بخمس سنوات قبل الخصخصة وخمس سنوات بعد الخصخصة من (٢٠٠١-٢٠٠٦) ومن (٢٠٠٧-٢٠١١)

وتوصلت تلك الدراسة لنتيجة هامة وهى :-

ان هناك زيادة كبيرة فى كفاءة راس المال وقدرة البنك على جذب المستثمرين والعملاء .

٥- دراسة : ٢٠١٢ - Surafel

(Short term impact of privatization on firm performance in Ethiopia case of leather industry)

هي دراسة نظرية تطبيقية تمت بهدف معرفة تأثير الخصخصة على الأداء المالى و التشغيلي للشركات محل الدراسة، و لقد قام الباحث بإستخدام النسب المالية و المتوسطات للوصول للنتائج و تم التوصل للنتيجة التالية:
إرتفاع الأداء المالى و التشغيلي للشركات بعد الخصخصة عن ما قبل الخصخصة بإستثناء شركة واحدة.

٦ - دراسة : 2015 - Walter ,Ann Jorissen

(Privatization of Vietnames firms and its effects on firm performance)

هي دراسة نظرية تطبيقية تمت بهدف تقييم أداء الشركات الفتامية لبيان أثر الخصخصة عليها، و تم تطبيق تلك الدراسة على ٢٤٦٠٧ شركة مقسمة لثلاث مجموعات خلال خمس سنوات من (٢٠٠٤ : ٢٠٠٥) قبل الخصخصة، ومن (٢٠٠٧ : ٢٠٠٨) و هى بعد الخصخصة و قامت الدراسة بإستخدام الإحصاء الوصفية بإستخدام نموذج الإرتباط و الانحدار لتقييم أداء تلك الشركات و توصلت الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها :
(١) أن الخصخصة لها دور إيجابي على ربحية الشركات.

٢) أنه ممكن أن يكون للخصخصة دور فعال و تأثير إيجابي علي أداء الشركات في حالة تحرير سوق تجارة الأسهم و توزيع الملكية.

٧- دراسة : Nadeem.etal-2015

(Historical analysis of bank profitability using camel parameters)

هي دراسة نظرية تطبيقية تهدف للتعرف علي تأثير الخصخصة و تأثير الديكتاتورية علي الشركات خلال سنتين من أدائها المالى بإستخدام نموذج (Camel) و إستخدام الإنحدار المتعدد للمؤسسات المالية المصرفية من ١٩٥٦ : ٢٠٠٨ بإستثناء عامى ٦٩ ، ٧٠ بعدد ٤٩ عينة من ٦١

و توصلت الدراسة لنتيجة هامة و هي أن الخصخصة تحسن من ربحية المؤسسات المصرفية بينما لا تعد الديكتاتورية لها تأثير علي ربحية تلك الشركات

ثانياً : الدراسات السابقة التى تناولت مقياس الأداء المتوازن:

١- دراسة : Antreter & Ference-٢٠١١

(Balanced score card measurement application at a car manufactures)

هي دراسة نظرية تطبيقية تمت بهدف الكشف عن طبيعة عمليات الإنتاج في شركة (المورد) لتصنيع السيارات و ذلك لتحديد الإخفاقات المحتملة و التنبؤ بحاجة الشركة لساعات عمل إضافية، و ذلك للوصول للحد الأدنى من الخسائر في عملية إنتاج و تصنيع السيارات و ذلك بإستخدام مقياس الأداء المتوازن و الشبكات العصبية الأصطناعية و توصلت الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها :

١) أن بطاقة الأداء المتوازن هي عبارة عن نظام لقياس الأداء، لديه مرونة لتوفير التوقعات المناسبة للمستقبل.

٢) أن بطاقة الأداء المتوازن تساعد الشركة علي زيادة مركزها التنافسي و ذلك عند إستخدامه في بناء الشبكات العصبية الإصطناعية في التنبؤ.

٢- دراسة : Arthur ,Rothberg-2012

(Performance measurement understanding balanced scorecard))

هي دراسة نظرية تمت بهدف التعرف علي بطاقة الأداء المتوازن و إستخداماتها، و إستخدمت تلك الدراسة الأسلوب الاستقرائي و ذلك بالإطلاع علي المراجع التي إهتمت بهذا الموضوع.

و توصلت تلك الدراسة لعدة نتائج أهمها :

١) أن بطاقة الأداء المتوازن هي أداة لإدارة الأداء الاستراتيجي و الذي يترجم الرؤية و الأهداف المجردة إلى قيم مستهدفة ملموسة.

٢) أنه من خلال بطاقة الأداء المتوازن ممكن للشركة مراقبة العمليات و التأكد من توافق الأنشطة مع الأهداف بشكل عام.

٣) أن بطاقة الأداء المتوازن تمكن الشركة من ربط الأهداف رفيعة المستوى مع الأنشطة يوماً بعد يوم و هي وسيلة لتحسين الانتاجية و الأداء لدي الشركات.

٣- دراسة : مريم شكري محمود نديم - 2013

(Evaluation of financial performance using balanced scorecard)

هي دراسة نظرية تطبيقية تمت بهدف التعرف علي أهم المفاهيم المرتبطة بتقنية بطاقة الأداء المتوازن و إظهار أهم مزايا إستعمال هذه التقنية، و تم تطبيق تلك الدراسة علي خطوط الطيران الجوية بالمملكة الأردنية بالتركيز علي العمل من اسفل الهرم لأعلاه، و تم إخضاع قوائمها المالية المنشورة الخاصة بعامي ٢٠١١،

٢٠١٢ للدراسة و ذلك بهدف التقييم المالي بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن و قام الباحث بإستخدام حزم إحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) بإستخدام تحليل الإنحدار الخطي و المتعدد.

و توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها :

- (١) أن مداخل تقويم الأداء التقليدية تفتقر إلى إمكانية تحقيق المنافع الاستراتيجية للتطورات و التغييرات السريعة في بيئة الأعمال لذلك كان لابد من وجود مقاييس أداء متطورة لتواكب تلك التغييرات.
- (٢) تتكون بطاقة الأداء المتوازن من أربعة محاور متكاملة تتفاعل فيما بينها بشكل متبادل من خلال ما تتضمنه من مقاييس و أهداف تصب في تحقيق و تنفيذ استراتيجية شركة طيران الخطوط الجوية الملكية الأردنية بشكل متوازن.
- (٣) أظهرت نتائج إختبار فرضيات الدراسة وجود تأثير لتطبيق و إستخدام محاور بطاقة الأداء المتوازن الأربعة علي مقاييس الأداء المبنية علي الربح المحاسبي بمؤشراته.

(٤) وجود تأثير لتطبيق و إستخدام المحور المالي علي مقاييس الأداء الحديثة بمؤشراته في شركة طيران الخطوط الجوية الملكية الأردنية.

٤- دراسة : مصعب محمد زهير، سامر القلالوة ٢٠١٤

(استخدام بطاقة الاداء المتوازن في تخفيض التكاليف)

هي دراسة نظرية تطبيقية تهدف إلى تحديد أهداف استراتيجية بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن نابعة من استراتيجية الشركة و تؤدي لتخفيض تكلفة المنتج و كفاءة التصنيع و قلة الفاقد، و لقد قام الباحث بتطبيق الدراسة علي عينة من العاملين في البنوك التجارية الأردنية و عددهم (٣٣٣) موظف و موظفة، وتم

إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج إستخداماً في الدراسات الاجتماعية.

و توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها :

- (١) هناك ضعف من قبل البنوك التجارية في تطبيق بطاقة الأداء المتوازن مما زاد تكلفتها في الجوانب الخاصة من البطاقة.
- (٢) تجاهل البعد المالى في البنوك التجارية الأردنية الخاص بمقياس الأداء المتوازن.
- (٣) تعد بطاقة الأداء المتوازن من الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية في البنوك التجارية.

٥- دراسة : 2015 - Joebm

(Acomparison between two balanced scorecards :Optimal v.s Kaplan and Norten model)

هي دراسة نظرية تطبيقية تمت بهدف التفرقة بين نموذجين من نماذج قياس الاداء المتوازن بإستخدام مؤشرات مالية و غير مالية، و أحد النموذجين هو النموذج الذي أعده كلاً من نورتين و كابلين، و هو النموذج التقليدي لمقياس الأداء المتوازن، و النموذج الآخر هو نموذج حديث مثالي يعمل علي قياس العلاقة بين السبب و الأثر، و تم تطبيق الدراسة علي أحد المستشفيات لقياس مدي نجاحه و اشتملت العينة علي ٩٢ من قسم طب الأطفال و ٩٠ من قسم النساء و التوليد و توصلت الدراسة الى نتائج عديدة كان من أهمها :

- أن النموذج الحديث يستطيع أن يحول استراتيجية الشركة لأهداف قابلة للقياس و أن نموذج كابلين و نورتون التقليدي يعد أكثر جموداً في التطبيق.

أهم النتائج التى توصل إليها الباحث :

من خلال عرض الدراسات المحاسبية السابقة العربية و الأجنبية و التى تناولت كلاً من الخصخصة و مقياس الأداء المتوازن، وجد أنها توصلت لنتائج متشابهة و هى أن الخصخصة غالباً ما تكون لها نتائج إيجابية علي أداء الشركات سواء مالى أو غير مالى و معظم هذه الشركات فى الخارج سواء كانت شركات صناعة الطيران أو شركات خدمية أو شركات صناعة السيارات.

و أيضاً أتفقت معظم الدراسات التى تناولت مقياس الأداء المتوازن علي أنه أداة جيدة أو أسلوب جيد من أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة يساعد علي تقييم الأداء و لكن تختلف دراسة الباحث عن الدراسات المحاسبية السابقة فى أنها تربط بين كلاً من الخصخصة كوضع مالى مطلوب تقييمه و بين مقياس الأداء المتوازن كوسيلة أو أداة يتم إستخدامها فى التقييم حيث وجد الباحث ندرة فى الأبحاث التى تجمع بين هاذين الاسلوبين، و أيضاً ندرة الأبحاث التى تهتم بشركات البتروكيميايات بصفة عامة و هو ما شجع الباحث لإعداد ذلك البحث.

المبحث الثاني

ماهية الخصخصة وتجربتها مع مصر

مفهوم الخصخصة :

لقد ظهرت مصطلحات عديدة فى الآونة الأخيرة للتعبير عن عملية تحويل بعض الوحدات الإنتاجية من نطاق القطاع العام إلى القطاع الخاص و من أبرزها الخصخصة و التخصيص و أيضاً نزع الملكية العامة و غيرها، و لكن من أكثر المصطلحات شيوعاً فى الإستخدام هو تعبير الخصخصة و هو الاصطلاح الذى سوف يستخدمه الباحث فى هذا البحث.

و لقد ظهرت مفاهيم عديدة للخصخصة فمنها ما ذكره أحد الكتاب

(Robrt, 2011:11) انها تعنى تحول بعض أو كل المسئولية من تحت مظلة الحكومة إلى القطاع الخاص كما ذكرت دراسة أخرى (Rachel, 2014:3-19) إلى أن الخصخصة تعنى التحول من الوظائف الحكومية و المسئوليات و الملكية كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، كما ذكرت دراسة أخرى (نزار قنوع، ٢٠٠٥ : ٤١ - ٦٢) بأن الخصخصة معناها تحويل الموجودات أو الخدمات من القطاع العام الذى يحظى بالدعم الضريبي و السياسي إلى المبادرات الخاصة بالأسواق التنافسية العاملة في القطاع الخاص.

و مما سبق يرى الباحث أن الخصخصة تعنى نقل الملكية العامة للقطاع الخاص سواء أصول أو شركات.

- أهداف الخصخصة :

أن أهداف الخصخصة يمكن حصرها فيما يلي كما ذكرتها إحدى الدراسات (عبدالسلام مسعود، ٢٠٠٢ : ٩) .

- (١) إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و الخاص و إنسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الإقتصادية و فتح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص
- (٢) التخفيض من الاعباء التى تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها المنشآت الإقتصادية الخاسرة، و تكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم و البحث العلمي و الصحة، و الاهتمام بالبنية الاساسية و المنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.
- (٣) تطوير السوق المالية و تنشيطها و زيادة حركة رأس المال الخاص بالشركات بقصد تطويرها و تنمية قدراتها الإنتاجية.

- ٤) خلق مناخ الاستثمار المناسب، و تشجيع الاستثمار المحلى لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية العربية و الأجنبية.
- إيجابيات الخصخصة : -
- لقد ذكرت دراسة (نزار فنوع، ٢٠٠٥ : ٧١ - ٧٣) أن من إيجابيات الخصخصة ما يلي :
- ١) إجراء عملية إصلاح تنظيمي يغطي كلاً من الهياكل التنظيمية و اللوائح المختلفة الخاصة بنشاط المؤسسات الانتاجية العمومية، مع المؤسسات الحكومية المسئولة عن سياسات الاستثمار ثم السياسات المالية و النقدية.
 - ٢) رفع كفاءة المؤسسات الخاصة من خلال تحقيق الحجم الأمثل للإنتاج الذي يؤمن للمنتجين أقصى ربح ممكن.
 - ٣) تشجيع المنافسة وفق مفهوم إقتصاديات السوق و الذي يوسع من قاعدة الملكية الخاصة و ذلك من خلال التخلص من جميع اشكال الاحتكار التي تكونت في ظل التخطيط المركزي للحكومة.
 - ٤) تركيز الضوء علي نمو القطاع الخاص و دعم مؤسساته الانتاجية بإعتبار أنه تتوفر فيه عناصر الكفاءة الاقتصادية و مقوماتها.
 - ٥) تنمية و تنشيط أسواق رأس المال (بورصة الأوراق المالية) التي لم تكن سائدة في ظل هيمنة القطاع العام أو نظام التخطيط المركزي الذي أغلق البورصات المالية أو قيد أعمالها بشكل عام.
 - ٦) خلق وظائف و مجالات عمل جديدة حيث أن أحد الأهداف الرئيسية للقطاع الخاص، هو خلق فرص عمل جديدة و التخفيض بقدر الإمكان من نسبة البطالة المنتشرة في فئات المجتمع بتخصصاتهم و خبراتهم في مختلف المجالات.

كما ذكرت دراسة (Tejven, 2011:121) أن من مزايا الخصخصة ما يلي :

(١) عدم وجود تدخل سياسي من الحكومة حيث أن الحكومات تجعل المدير الاقتصادي ضعيف تحت تأثير الضغوط السياسية مثل لجوء الهيئات الحكومية لتوظيف عدد أكبر من العمال لحل مشكلة البطالة مما يؤدي لوجود طاقات غير كفاء و عاطلة قد تكلف المنظمة أموالاً كثيرة بدون مقابل.

(٨) قد تكون بعض الحكومات غير راغبة في تحسين أداء الشركات علي المدى البعيد نظراً لمعرفتها لعدم الاستمرار في الحياة السياسية و لجوءها للخطط التي تحسن الأداء علي المدى القصير فقط و هو وقت وجودها في الحياة السياسية مما يؤثر بالسلب علي كفاءة الشركات أو المنظمات.

ومما سبق يتضح للباحث أن التنفيذ الجيد لبرنامج الخصخصة قد يعود بالنفع بشكل كبير علي الاقتصاد القومي، إذا راعي أصحاب الأعمال أو الشركات التي تم خصصتها مصلحة الدولة بشكل كبير و النظر لحل المشكلات بعين الاعتبار.

كما أن للخصخصة مزايا وإيجابيات لها أيضاً مساوية و عيوب ذكرها العديد من الكتاب، فلقد ذكرت دراسة (Vinssh Parikh 4:2013)، أن من عيوب الخصخصة ما يلي :

(١) لا يهتم أصحاب الشركات التي تم خصصتها إلا بالربح كحافز رئيسي و هذا يعد نقيداً للشركات الحكومية التي تؤدي وظيفة إجتماعية و خدمات بمقابل رمزي لخدمة المواطنين، مما يجعل الخصخصة تقلل من مساهمة تلك الشركات في العمل الاجتماعي.

(٢) أن الموظفين العاملين في الشركات التي تم خصصتها سوف يجدون صعوبة في التكيف مع وضع القطاع الخاص من حيث كثرة ساعات العمل و الإلتزام فيه، و زيادة المهام علي عاتقهم وهو ما يختلف مع طبيعة أو نمط عملهم السابق في القطاع الحكومي و الذي إعتادوا عليه لفترات طويلة مما يضطرهم لترك عملهم.

٣) هناك إعتقاد بأن القرارات التى تتخذها شركات القطاع الخاص في بداية إنشائها قرارات جيدة علي المدى القصير و ليس الطويل.

كما ذكرت دراسة أخرى (Duaamsoon 2015:42,) أن من عيوب الخصخصة أيضاً :

٤) أن خصخصة بعض الهيئات الحكومية مثل شركات المياه و الكهرباء سوف يخلق نوعاً من الاحتكار من قبل مالكي تلك الهيئات، مما يؤدي في نهاية المطاف لزيادة أسعار ما تقدمه تلك الهيئات من خدمات أو منتجات مما يعود بالسلب علي المواطنين بالدولة.

٥) قد تفقد الحكومة جزء كبير من إيراداتها التى كانت تحصل عليها من خلال سيطرتها علي بعض الشركات و توجيه تلك الإيرادات لطبقة الأثرياء في المجتمع. و يري الباحث مما سبق أنه ينبغي على الحكومات الفهم الجيد لبرنامج الخصخصة و دراسة ما إذا كان ذلك البرنامج سوف يعود بالنفع علي الإقتصاد القومى والمواطن أم لا، و عمل موازنة بين المزايا و العيوب أو معالجة العيوب بقدر المستطاع لئلا يأتى تطبيق ذلك البرنامج بنتائج سلبية تعود بالضرر علي الفرد و المجتمع ككل، حيث أن التخلي عن ملكية شركات كبيرة و هيئات و تركها في يد القطاع الخاص و رجال الأعمال سوف يؤدي لتوليد ضغط علي الدولة من قبل تلك المجموعة من أصحاب الأعمال.

– أنواع الخصخصة :

تتعدد أنواع الخصخصة وأشكالها فمنها الكلية، الجزئية، والخصخصة المشروطة كما ذكرها أحد الدراسات (John Hood 2010:5,) حيث ذكرت ثلاثة أنواع وهي:

(١) **الخصخصة الكلية** : و هي تعني نقل كافة الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص بشكل كلى و لا يحق لها التدخل فيها مالياً أو إدارياً إلا من خلال دستور الدولة.

(٢) **الخصخصة الجزئية** : و هي تعنى نقل الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص بشكل جزئي، حيث أن القطاع العام يبقى شريكاً و غالباً ما تكون هذه الشراكة من خلال إبقاء الإدارة من ضمن صلاحيات القطاع العام.

(٣) **الخصخصة المشروطة** : و تعنى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشروط معينة يتم الاتفاق عليها، و تفرض هذه الشروط لضمان حق الطرفين في الأدور المالية والإدارية.

و يري الباحث أن أكثر أنواع الخصخصة خطورة هي النوع الأول، حيث أنه لا يحق للقطاع العام أو الدولة التدخل في سياسات و إختصاصات تلك الشركات و وضع السلطة جميعها في يد القطاع الخاص و زيادة قبضته في التحكم في الاقتصاد القومى.

التجربة المصرية مع الخصخصة :

لقد ذكرت احدي الدراسات (مدحت القريش , ٢٠١١: ٤١) ان التقييم الاول لتجربه الخصخصة وجود تقدم محرز في تحقيق الاهداف المختلفه للبرنامج، حيث تم احراز نجاحات في مجال تحسين مناخ الاستثمار وارتفاع المتغيرات الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها معدلات النمو الاقتصادي، ومن خلال المقارنه بين المده ١٩٩٠-١٩٩١ اللاحقه للبرنامج والمده ١٩٩٧-١٩٩٨ السابقه لها، يظهر لنا حصول ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي وانخفاض سعر الفائده علي الودائع، وانخفاض عجز الموازنه كنسبه من الناتج، واستقرار نسبي في سعر الصرف للعملة، وازدياد حصيله

الاحتياطي من العملة الاجنبيه، وارتفاع مساهمه القطاع الخاص من الناتج المحلي وارتفاع معدل دخل الفرد وانخفاض معدل الفقر .

ونكرت الدراسه ايضا انه تم تقييم تجربه مصر عام ٢٠٠٢ من قبل مؤسسه امريكيه واكدت ان البرنامج حقق معظم اهدافه الرئيسيه وكانت له مساهمه ايجابية في اقتصاد البلاد، فقد تم خصخصة نمو ١٩٠ شركة بحلول عام ٢٠٠٢ بلغ مجموع عوائدها حوالي ١٤,٥ مليون جنيه مصري، وتحقق تحسن في اداء الشركات وانخفض عدد الشركات الخاسره ل ٨٢ شركه في ١٩٩٥ الي نمو ٤١ شركة في ١٩٩٩ و ارتفع معدل الاستثمار من ٧٢ . % إلى ٣,٥ % و زادت عوائد الحكومه من الضرائب و بالتالى أنخفض العبء المالى لها، و فتح البرنامج الباب لزيادة المدخرات المحلية و الإستثمار المحلى و الأجنبي .

فبعد أن استعرض الباحث مفهوم الخصخصة و أهدافها و أنواعها و إيجابياتها و سلبياتها و اخيراً تجربة مصر مع الخصخصة، سوف يقوم الباحث بإختيار تجربة الخصخصة علي احدي الشركات و بيان أثرها علي الأداء المالى و وذلك في الدراسة التطبيقية من هذا البحث .

البعد المالى لمقياس الأداء المتوازن كأساس لتقييم الشركات الخاضعة للخصخصة
تعد بطاقة الأداء المتوازن أحد الأساليب الحديثة في المحاسبة الإدارية و الخاصة بتقييم الأداء، و لقد عرفتها احدي الدراسات (مريم شكرى، ٢٠١٣ : ٢٣) بأنها عبارة عن نظام إدارى يؤدي إلى مساعدة الشركة علي ترجمة رؤيتها و رسالتها و إستراتيجيتها إلى مجموعة من الأهداف و القياسات الإستراتيجية المترابطة، كما تعد أداة فعالة لمتابعة الأداء في تحقيق الأهداف .

كما عرفتها دراسة (FERENCE.etal,2011:40) أنها عبارة عن نظام لقياس الأداء لديه مرونة لتوفير التوقعات المناسبة للمستقبل، كما عرفها كاتب آخر

(Arthur.etal,2012:30) على أنها أداة لإدارة الأداء الاستراتيجي و الذي يترجم الرؤية و الأهداف المجردة لقيم مستهدفة وملموسة. و بذلك يستنتج الباحث أن بطاقة الأداء المتوازن هي نظام أو أداة حديثة من أدوات تقييم الأداء و تساعد الشركة علي توقعات أفضل للمستقبل و رسم السياسات المناسبة لتلك التوقعات.

و تشتمل بطاقة الأداء المتوازن علي أربعة محاور هامة و هي المحور المالى، محور العملاء، محور الأنظمة الداخلية، محور التعليم التنظيمي. وسوف يقتصر تناول الباحث هنا علي المحور المالى فقط و الذي يتضمن وجهة النظر المالية الخاصة بالشركة و مقياس الأداء المالى من خلال الربحية و التدفقات النقدية و إجمالي التكاليف و إعداد الميزانيات، و الجهود الخاصة بمحاولة تقليل التكاليف لأقل حد ممكن و تعظيم الأرباح لأقصى حد ممكن، و لقد قام الباحث بأخذ بعض من المؤشرات المالية الخاصة بالمحور المالى كمقياس للمقارنة بين الأداء المالى للشركة محل الدراسة قبل برنامج الخصخصة و بعده و تتمثل تلك المؤشرات في الآتي :

(١) معدل العائد علي الأصول :

تعد نسبة العائد علي الأصول من أكثر النسب المبنية علي الربح المحاسبي شيوعاً، و يعبر عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية و حجم الأموال المتاحة للأستخدام من قبل إدارة المنظمة، كما يساعد علي قياس قدرة الإدارة علي تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لها و الخاضعة لسيطرتها، و هو بذلك يعكس أثر الأنشطة التشغيلية و الإستثمارية في المنظمة و لا يعكس أثر الأنشطة التمويلية علي الربحية و يتم احتساب ذلك المعدل بقسمة صافي الربح علي إجمالي الأصول (الخلايلة، ٢٠٠١ : ٩٣) معدل العائد علي الاصول = صافي الربح بعد

الضريبة /اجمالي الاصول, فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك علي كفاءة السياسات الاستثمارية و التشغيلية في المنظمة، اما إذا كانت منخفضة فإنها تعكس ضعف إنتاجية إستثمارات المنظمة.

و يستنتج الباحث أن هذا المؤشر يعد مقياس لكفاءة إستغلال الشركة لأموالها المتاحة.

(٢) معدل العائد علي حقوق المساهمين:

لقد ذكرت إحدى الدراسات (Chuck, 2014:1-2) و تعبر هذه النسبة علي العائد الذي يحققه الملاك علي إستثمار أموالهم بالشركة و هي تعد من أهم نسب الربحية المستخدمة، حيث أنه بناءً علي هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال لاستثمارات أخرى تحقق عائد مناسب، و يعد العائد مناسباً عندما يكون خالي من الخطر، أى يؤكد الحصول عليه بنسبة ١٠٠% و هو يعكس أيضاً معدل العائد علي حقوق المساهمين من أصحاب الأسهم العادية و كفاءة الشركة في تحقيق أرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين و مدي كفاءتها في إستخدام الاستثمارات في توليد أرباح و يتم إحتساب ذلك المعدل بالمعادلة التالية :

معدل العائد علي حقوق المساهمين = صافي الربح /حقوق المساهمين

كما ذكرت دراسة (د. نعيم سلامه و آخرون، ٢٠١٤ : ٢٢٠) إرتفاع ذلك المعدل، يعنى كفاءة قرارات الإستثمار و التشغيل في المنظمة و علي اعتماد المنظمة علي التمويل بالدين بأكثر من المتوسط المقبول في الصناعة التي تعمل بها، لانه من الممكن أن تحقق الإدارة عائد مرتفع علي حقوق المساهمين بالرغم من ضعف العائد علي الأصول و ذلك بإستخدام الدين في التمويل بنسبة عالية.

٣) معدل العائد علي الاستثمار :

لقد ذكرت إحدى الدراسات (مصطفى النشرتي، ٢٠٠٨ : ٣٥) أن تلك النسبة تعبر عن مدي كفاءة الشركة في إستخدام و إدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين و الأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال، حيث أن الغرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال و هو العائد المطلوب علي حقوق المساهمين، و الفوائد المدفوعة علي القروض، و ينتظر تحقيق معدل علي الاستثمار موازي تكلفة الأموال علي الأقل.

كما ذكرت دراسة (Samwel.etal,2006:35) أن المال المستثمر يتمثل في حقوق المساهمين و الالتزامات قصيرة الأجل، و يمكن قياس ذلك المعدل بالمعادلة التالية:

معدل العائد علي إجمالي المال المستثمر = صافي الربح بعد الضريبة /
المال المستثمر × ١٠٠

و يري الباحث أن زيادة ذلك المعدل دليل علي تحقيق الشركة أرباحاً في هذه السنة عن السنوات الأقل.

٤) نسبة التداول :

لقد ذكرت بعض الدراسات (مفلح عقل، ١٩٩٥ : ٢٣، هدي، ٢٠١٠ : ١٤٤) أن تلك النسبة تعبر عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، و انه كلما زادت هذه النسبة دل ذلك علي مقدرة الشركة علي مواجهة أخطار سداد الألتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة لبيع أصل ثابت أو الحصول علي إقتراض جديد، و أن تلك النسبة لا تقرأ صماء حيث أن زيادة تلك النسبة أمر جيد و لكن بدرجة معينة، حيث أنه قد ترتفع النسبة نتيجة زيادة بعض الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزون و عدم تصريفه و هو أمر غير جيد و قد

يكون زيادة تلك النسبة ناتج عن زيادة النقدية بصورة كبيرة مبالغ فيها مما يعنى عدم استخدام الشركة للسيولة الاستخدام الجيد فهذا نتيجة لذلك يقلل الربحية، أو ربما لتراكم رصيد بعد العملاء و تضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل و متابعة العملاء المدينين،

و يتم الحصول علي تلك النسبة من خلال المعادلة التالية :

نسبة التداول = الاصول المتداولة/الخصوم المتداولة

(٥) نسبة القروض / حقوق الملكية :

ذكرت إحدى الدراسات (فهمى الشيخ، ٢٠٠٨ : ٩) أن تلك النسبة هامة جداً لأنها تقيس مقدار تغطية حقوق الملكية للإلتزامات و أن النسبة المعيارية (١ : ١) و كلما إنخفضت تلك النسبة كان أفضل و لكن إذا تجاوزت (١,٥) فهذا يعد مؤشراً خطراً و علي الشركة تصويب أوضاعها قبل الوصول لمرحلة يصعب تفاديها، حيث أن هذا يدل علي أن الشركة تعتمد بالدرجة الأولى علي القروض البنكية و ليست علي مصادرها الذاتية مما يعنى أن الشركة أصبحت ملكاً للبنك بطريقة غير مباشرة.

وأن تلك النسبة تختلف بإختلاف نوع الشركة حيث تعتبر النسبة (٢) نسبة جيدة في الصناعات كثيفة رأس المال مثل صناعة السيارات في حين تكون منخفضة في صناعات البرمجيات حيث تقل إلى ٠,٥ و يرى الباحث أن أبسط تفسير لتلك النسبة هو نسبة ما إستدانته الشركة إلى ما إمتلكته.

(٦) معدل النمو الداخلى :

ذكرت إحدى الدراسات (محمد البوعبيدي، ٢٠١٤ : ١٣) أن معدل النمو الداخلى هو المعدل الأقصى الذي يمكن تحقيقه دون الحاجة إلى تمويل خارجي و كلما كان

أعلى كلما كانت نسبة الاحتجاز أعلى أو العائد علي حقوق الملكية أعلى أو نسبة المديونية أقل و يتم إحتساب ذلك المعدل بالمعادلة التالية :

معدل النمو الداخلى = الأرباح المحتجزة والاحتياطيات المتعلقة بالفترة/إجمالي حقوق المساهمين خلال نفس الفترة

- و يلخص الباحث أن تلك النسبة تعنى نسبة النمو العظمى التى تستطيع الشركة تحقيقها دون إستخدام التمويل الخارجى من أى نوع.

٧) معدل إجمالي الاستثمارات / إجمالي الأصول :

ذكرت دراسة (د. ياسين الحمادى، ٢٠١٠ : ١-١١) أن تلك النسبة لها دلالات هامة، حيث تدل علي نشاط الشركة في إستخدام الأصول المتوفرة لديها، و تطور هذا النشاط من فترة لآخري و هو ينعكس بشكل زيادة متتالية في أرباح الشركة و نجاحها.

و يري الباحث أنه كلما زاد هذا المعدل دل ذلك علي أن الشركة إستطاعت توظيف مواردها في الاستثمارات المختلفة بشكل كبير .

٨) معدل الاستثمارات / الودائع :

لقد ذكرت دراسة (د. ياسين الحمادى، ٢٠١٠ : ١-١١) أن تلك النسبة تقيس مدي كفاءة الشركة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد منها عائد و تعنى أيضاً زيادة قدرة الشركة علي جذب عملاء جدد و زيادة التعامل مع العملاء القدامى و قدرة الشركة علي التفاعل مع العملاء .

٩) معدل حقوق المساهمين / الأصول (نسبة الملكية) :

ذكرت إحدى الدراسات (فهمى الشيخ، ٢٠٠٨ : ١٤) أن تلك النسبة توضح نسبة تغطية الاستثمار في الأصول من خلال التمويل الداخلى و هذا المعدل كلما كان أكبر كلما كان ذلك أفضل، و أن هناك مدرستين في تفسير تلك النسبة

الأولى ترى أن الإنخفاض لهذه النسبة يعد أحسن لأنه يري أن ذلك أفضل لحملة الأسهم طالما أن الشركة تحصل علي عائد علي الأصول أكبر من الفائدة المدفوعة. ووجهة النظر المتشائمة ترى أن النسبة العالية تعد تأمين لحملة الأسهم في حالة التصفية، حيث يتم تمويل الاصول عن طريق حقوق الملكية و ليست عن طريق الديون، حيث تدفع الديون أولاً أثناء إجراءات الإفلاس. ويحبذ الباحث وجهة النظر الثانية حيث أن تغطية الديون في حالة الإفلاس يعد أكثر فائدة عنه في الظروف الطبيعية.

١٠) صافي رأس المال العامل :

ذكرت إحدى الدراسات (أحمد السيد الكردى، ٢٠١٢ : ١١) أن صافي رأس المال العامل هو فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، أو هو بعبارة أخرى هو الاصول المتداولة مطروحا منة الخصوم المتداولة. و كلما كانت تلك النسبة إيجابية كان ذلك دليل علي قدرة الشركة علي مقابلة الإلتزامات بسهولة و العكس صحيح.

و بعد استعراض الباحث لبعض من المعدلات الخاصة بالمحور المالى لبطاقة الأداء المتوازن، سوف يقوم بإستخدام تلك المعدلات في الدراسة التطبيقية و استخراجها من القوائم المالية للشركة محل الدراسة و بيان أثر الخصخصة علي تلك المعدلات هل أدت لتحسينها أم تراجعت و هو ما سوف يوضحه الباحث في المبحث القادم.

الدراسة التطبيقية

مقدمة:

تهدف الدراسة في هذا المبحث لتدعيم الدراسة النظرية و إختبار صحة فرض البحث و ذلك من خلال القيام بدراسة حالة لشركة سيدى كرير للبتروكيمياويات

كأحد الشركات التى تم خصصتها في جمهورية مصر العربية من خلال تقييم الأداء المالى لتلك الشركات قبل وبعد الخصخصة وذلك بهدف بيان أثر الخصخصة على الأداء المالى.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة التطبيقية لتدعيم نتائج الدراسة النظرية التى توصل إليها الباحث و ذلك من خلال التحقق مما إذا كان و هناك تحسين في الأداء المالى للشركات التى تم خصصتها و ذلك من خلال إستخدام المؤشرات المالية لمقياس الأداء المتوازن كأساس للتقييم للشركة محل الدراسة.

أسباب إختيار الشركة محل الدراسة :

تم إختيار شركة سيدي كرير للبتروكيماويات لما تتصف به من حجم كبير و أيضاً تعد من الشركات الأكثر تداولاً لأسهمها في سوق الأوراق المالية و عليها تعاملات نشطة في الفترة محل الدراسة.

تحديد مجتمع الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة علي شركة سيدي كرير للبتروكيماويات و المتداول أسهمها في سوق الاوراق المالية المصري.

تحديد عينة الدراسة :

لقد تم تحديد عينة الدراسة وفقاً لمعايير إحصائية كما يلي :

(١) تم إختيار عينة البحث من حيث الحجم بما يتلائم مع إمكانيات الباحث الزمنية و المكانية وقت الدراسة.

(٢) تم إختيار الشركة محل الدراسة (سيدي كرير) المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ما بين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ ، ٢٠١٠ - ٢٠١١

أسلوب الحصول علي البيانات :

تم الحصول علي بيانات الدراسة التطبيقية و المتمثلة في المعدلات و المؤشرات المالية من خلال المعلومات الخاصة بالقوائم المالية السنوية المنشورة للشركة محل الدراسة و ذلك من الشركة المصرية لنشر المعلومات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

إستخدم الباحث الإحصاء متمثلة في المتوسطات الحسابية للمعدلات المالية الخاصة بالفترات المالية محل الدراسة قبل و بعد الخصخصة و استخراج الفروق و بيان دلالاتها في تقييم الأداء المالى للشركة محل الدراسة.

إختبار إثبات صحة فرض البحث :

المتوسط بعد الخصخصة	٢٠١١	٢٠١٠	السنة		السنة	المؤشر المالى
			المتوسط قبل الخصخصة	٢٠٠٢		
٢٩,٠١٥	٢٧,٠٩	٣٠,٩٤	-٠,٠٢٠	٠,٠٠٦	٠,٠٦-	معدل العائد على الاصول
١٧٧,٤٥	٢٥٢,٧	١٠٢,٢	-١٠,٠٨	٠,٠٣٤٩	-٢٠,٢٠	معدل العائد على الودائع
-٣٤,٩	-٧٠,٣	٠,٣٠٧	٩٢٨,٥	٣٩٦,٦	١٤٦٠,٥	معدل القروض / الودائع
٥٩٨,٤٥	٣١٣,١	٨٨٣,٨	١١٥,٦	١٠١,١	١٣٠,١	نسبة التداول
٢٢,٥١	٢٢,٢	٢٢,٨٢	-٢,٨٨	-١,٢٢	-١,٦٦	معدل النمو الداخلي
٨٣,٦٣	٧٥,٩	٩١,٣٦	٥,٣٦	٦,٣٦	٤,١٢	نسبة الملكية
٠,٠٠٠٠٥	-٠,٠٠٠٠٩	٠,٠٠١٠	٦,٠٧٥	١١,٠٠	١,١٥	معدل القروض/حقو ق الملكية
٨٤,٦	٧٦,٧	٩٢,٥	٩٤,٥٥	٩٨,٧	٩٠,٤١	معدل الاستثمارات / الاصول
٣٤,٧٦	٣٥,٦٧	٣٣,٨٦	-٠,٨٢٤	٠,٠١٠١	-١,٦٦	معدل العائد على حقوق المساهمين

تقييم الاداء المالى للشركات عبيد احمد عبدالحافظ - سلوى حسين رشدى ٢٠١٧/١٠/١١

٥١٠,٧٥	٧١٥,٦	٣٠٥,٩	٤٠١,٨	٥١١٥,٧	٢٩٠,٦	- معدل الاستثمارات /الودائع
١٥٨٦٩٢٨٤٢	١٦٢٩٣٤٥٠	١٥٤٤٥١١٧٩	٣٦٧٦٩٨٥٩	٣٣٤٤٩٤٥	٧٠١٩٤٧٧	- صافى راس المال الواصل
١	٦	٣	٥	٨	٧	-معدل العائد على راس المال
٠,٠٠٠٤	٠,٠٠٠٤٧١	٠,٠٠٠٣٣٤٢	٠,٠٠٠٠٣٣	٠,٠٠٠٠٦	٠,٠٠٠٠٠٠	

المصدر: جمعت وحسبت من خلال بيانات الدراسة التطبيقية

من خلال الجدول السابق يتضح للباحث ما يلى :

- ١- ارتفاع متوسط معدل العائد على الاصول الخاص بالشركة محل الدراسة بعد الخصخصة عن ما قبل الخصخصة من (٠,٢٩-) إلى (٢٩,٠١٥) وهذا يعنى زيادة الكفاءة التشغيلية والاستثمارية بعد الخصخصة عن ما قبل الخصخصة وأيضا زيادة قدرة ادارة الشركة على توليد ارباح.
- ٢- ان متوسط معدل العائد على الودائع قد ارتفع بعد الخصخصة للشركة محل الدراسة عن ما قبل الخصخصة بصورة كبيرة حيث كان قبل الخصخصة (١٠,٨) ثم ارتفع إلى (١٧٧,٤٥) مما يدل على زيادة كفاءة الشركة بعد خصخصتها فى توظيف ودائعها بصورة جيدة , وتوليد عائد من خلال تلك الاستثمارات.
- ٣- ان متوسط نسبة التداول قد ارتفع بعد الخصخصة بصورة كبيرة عن ما قبل الخصخصة للشركة محل الدراسة , حيث ارتفع من (١١٥,٦) قبل الخصخصة الى (٥٩٨,٤٥) بعد الخصخصة , وهذا دال على ارتفاع قدرة الشركة على توفير السيولة واللازمة لتسديد التزاماتها على المدى القصير.
- ٤- انخفاض معدل القروض / الودائع بعد الخصخصة عن ما قبل الخصخصة حيث كان قبل الخصخصة (٩٢٨,٥) ثم انخفض الى (٣٤,٩-) بعد الخصخصة وهذا يدل على ان الشركة محل الدراسة كانت تعتمد على القروض بصورة كبيرة حيث ان الودائع كانت لا تغطى فوائدها

تلك القروض وأن فوائد الودائع لا تغطي الالتزامات الناتجة من تلك القروض لان حجمها كبير بالنسبة للودائع , وهذا على العكس بعد الخصخصة فقد انخفضت تلك القيمة مما يعنى ان الشركة خفضت من حجم الاعتماد على القروض بشكل كبير جداً وان الودائع تغطي القروض بشكل كبير

٥- ارتفاع متوسط معدل النمو الداخلى بعد الخصخصة للشركة محل الدراسة عن ما قبل الخصخصة من (-٢,٨٨) الى (٢٢,٥١) حيث يدل ذلك على ارتفاع نسبة الارباح المحتجزة وايضاً ارتفاع نسبة العائد على الملكية وايضاً انخفاض نسبة المديونية بعد الخصخصة عن ما قبلها

٦- ارتفاع متوسط نسبة الملكية من (٥,٣٦) الى (٨٣,٦٣) مما يدل على زيادة نسبة تغطية الاستثمار فى الاصول من خلال التمويل الداخلى وهو أموال الملاك والاحتياطيات الاخرى.

٧- انخفاض متوسط معدل القروض / حقوق الملكية من (٦,٠٧٥) إلى (٠,٠٠٠٠٥) اى انخفضت بنسبة كبيرة , حيث ان ذلك المعدل كلما انخفضت كلما كان أفضل , حيث يعنى انخفاضه زيادة تغطية حقوق الملكية للالتزامات البنكية قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

٨- ارتفاع متوسط العائد على حقوق المساهمين من (-٠,٨٠٤) الى (٣٤,٧٦) حيث ان متوسط ذلك المعدل قبل الخصخصة كان منخفض لصورة كبيرة وانه ارتفع بعد الخصخصة , مما يعنى ان الشركة قد زادت كفاءتها فى تحقيق أرباح من خلال تحويل أموالها لاستثمارات أخرى وتحقيق عائد مناسب.

- ٩- ارتفاع متوسط صافى رأس المال العامل بعد الخصخصة عن ما قبل الخصخصة حيث كان قبل الخصخصة (٣٦٧٦٩٨٥٩٥) ثم ارتفع الى (١٥٨٦٩٢٨٤٢٧) بعد الخصخصة وهذا يدل على زيادة قدرة الشركة على السداد او الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل للاطراف الخارجية
- ١٠- ارتفاع معدل العائد على راس المال المستثمر بعد الخصخصة عن ما قبل الخصخصة حيث كان قبل الخصخصة (٠,٠٠٠٠٣٣٦) ووصل الى (٠,٠٠٠٠٤٠) بعد الخصخصة مما يدل على ارتفاع قدرة الشركة فى توليد ارباح وزيادة كفاءتها فى استغلال الموارد المتاحة حيث أن ارتفاعه فى سنة ما يعنى ارتفاع الارباح فى تلك السنة.
- ١١- انخفاض متوسط معدل الاستثمار / الأصول بعد الخصخصة عن ما قبل الخصخصة بصورة طفيفة حيث كان فى السابق (٩٤,٥٥) ثم انخفض بعد الخصخصة إلى (٨٤,٦) وانخفاض ذلك المعدل يدل على انخفاض قدرة الشركة فى توظيف مواردها فى الاستثمارات المختلفة مما يتطلب ضرورة قيام الشركة بعمل تخطيط جيد للاستثمار فى الأصول وتقييم هذا الاستثمار بشكل مستمر لكي يحدث تحسين فى إدارة الأصول والحصول على مؤشرات جيدة من الناحية المالية الأمر الذي ينعكس فى صورة تحسين الأداء المالى للشركة
- ١٢- انخفاض متوسط معدل الاستثمار / الودائع من (٥١١٥,٧) الى (٥١٠,٧٥) بعد الخصخصة للشركة محل الدراسة وهذا يدل على فشل الشركة فى جذب عملاء جدد او التواصل مع العملاء القدامى وضعف قدرتها فى التواصل مع العملاء مما يستلزم من إدارة الشركة بضرورة وضع خطط جيدة للتعامل مع

العملاء وحرص الشركة على وضع سياسات لجذب عملاء جدد والتواصل مع العملاء القدامى

نتيجة اختبار اثبات صحة فرض البحث :

يتضح الباحث مما سبق من نتائج ارتفاع المؤشرات المالية للشركة محل الدراسة بعد الخصخصة عن ما قبلها فيما عدا معدل الاستثمار / الأصول , معدل الاستثمار / الودائع ولكن بصفة عامة تبين للباحث ارتفاع الأداء المالى للشركة محل الدراسة بعد الخصخصة بشكل ملحوظ مما ينفي الفرض العدم وهو (لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تحسين الاداء المالى للشركة محل الدراسة وبين خصخصتها بأستخدام مقياس الاداء المتوازن) وقبول الفرض البديل والذى ينص على

(توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تحسين الاداء المالى للشركة محل الدراسة وبين خصخصتها بأستخدام مقياس الاداء المتوازن

ملخص البحث:

قامت الباحثتان بتناول ذلك البحث من خلال أربعة مباحث هي :

المبحث الاول: الدراسات المحاسبية السابقة

المبحث الثانى: ما هى الخصخصة وتجربتها مع مصر

المبحث الثالث: البعد المالى لمقياس الاداء المتوازن كاساس لتقييم اداء

الشركات الخاضعة للخصخصة

المبحث الرابع : الملخص والنتائج والتوصيات

- المراجع العربية

- المراجع الاجنبية

- الملاحق

اهم النتائج التى توصل اليها الباحث

أ - نتائج الدراسة النظرية :

لقد توصلت الباحثان من خلال اعداد ذلك البحث لعدد نتائج وكان من اهمها - ندرة الابحاث المصرية التى اهتمت بنشاط البتروكيماويات وذلك فى حدود علم الباحثان

- ان من اهم فوائد الخصخصة هو تخفيف العبء على ميزانية الدولة نتيجة لدعمها لمنشآت خاسرة , وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمى والصحة - تعد بطاقة الاداء المتوازن من ادارة حديثة من ادوات تقييم الاداء وتساعد الشركة على توقعات أفضل للمستقبل ورسم السياسات المناسبة لتلك التوقعات

ب- نتائج الدراسة التطبيقية :

رفض الفرض العدم وهو (لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تحسين الاداء المالى للشركة محل الدراسة وبين خصخصتها بأستخدام مقياس الاداء المتوازن) وقبول الفرض البديل والذى ينص على (توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تحسين الاداء المالى للشركة محل الدراسة وبين خصخصتها بأستخدام مقياس الاداء المتوازن)

- التوصيات:

١- من الضروري وضع برنامج للخصخصة يشتمل على الخطوات المطلوبة ومراحل التنفيذ والتغيرات المطلوبة في آلية السوق وحركة الاسعار وفي القوانين والقواعد التى يعمل فى ظلها القطاع العام,ويمكن الاستعانة بالمؤسسات الدولية لتوفير الخبرة لنجاح البرنامج.

- ٢- العمل على إصدار القوانين والانظمة الكفيلة بأدارة برنامج الخصخصة وتثبيت الحقوق والواجبات بما يضمن سلامة العملية وحفظ حقوق كل من المستهلك والمنتج.
- ٣- الاهتمام بالشركات التي خضعت للخصخصة لئلا تقع تحت دائرة الاحتكار والتحكم في الاسعار.

المراجع

اولا:المراجع العربية

- البوعبيدي، محمد (٢٠١٤) "الإدارة المالية"، المكتبة العربية.

<http://books.google.com.eg/books?>

Id=gGeAWAA.QB AJ2014.

- الحمادي، ياسين حميد (٢٠١٠)، "تقييم دور المصارف الاسلامية اليمنية في تعبئة و توظيف الموارد المالية"، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية بين الواقع و آفاق المستقبل من قبل رجال الأعمال، ٢٠ - ٢١ مارس، كلية التجارة جامعة صنعاء.

-الشيخ، فهمى مصطفى (٢٠٠٧)، "تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية".

www.sme_financial,sme20./plant.com.

- الخلايلة، محمود عبدالحليم (٢٠٠١)، "العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد ٢٨، العدد (١).

- القاضي، نعيم سلامة واخرون (٢٠١٢)، "تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل الفائدة للفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٧"، مجلة

الجامعة للدراسات الإسلامية و الإدارية، المجلد العشرون، العدد (٢)، يونيو: ٢١١
- ٢٤٤

- القريشي، مدحت (٢٠١١)، "برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل
الفشل"، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٣، ازار .
www.iraqieconomists.net/2011/.../

- الكردي ، أحمد السيد (٢٠١٢)، "إدارة رأس المال العامل".
WWW<Kenana.on line.com

- النشرتي ، مصطفى (٢٠٠٨)، "تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر"، مجلة
التمويل و التجارة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢.

-رحومة ,عبد السلام مسعود (٢٠٠٢)، " تجارب الخصخصة واثرها في رفع
الكفاءة الاقتصادية"،مجلة معهد الامام الشيرازي الدولي،واشنطن،العدد السادس
عشر .

-زهير، مصعب محمد واخرون (2015) , استخدام بطاقة الأداء المتوازن في
تخفيض التكاليف.

<http://Mosob.dweik@hotmail.com>

- عقل ، مفلح محمد (٢٠٠٨) "مقدمة في الادارة المالية"،مكتبة المجتمع للطبع
والنشر .

- قنوع , نزار (٢٠٠٥)، "الخصخصة الاقتصادية بشكل عام ايجابياتها وسلبياتها"،
مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية
القانونية،المجلد ٢٧،العدد ٢ :٤-٦٢.

- نديم , مريم شكري محمود (٢٠١٣), " تقييم الاداء المالى باستخدام مقياس الاداء المتوازن", رسالة ماجستير, قسم المحاسبة و التمويل, كلية الأعمال, جامعة الشرق الأوسط.

<http://www.siiron lin.org>.

ثانيا: المراجع الاجنبية

- Ann. J., Ngomy. T.,& Walter. N., (2015), Privatization of Vietnamese Firms and its Effects on Firm Performance , **Asian Economic and Financial Review**, vol ,5 (2) : 202-217

-Arthur. F.,Rothbery.,(2012), Performance Measurement Understanding Balanced Scorcard.

Available at:

<http://www.cfoedge.com/t/.../cfo.edge->

-Chuck Jones,why Inventors can't Trust Return on Equity,sep,2014.

Available at:

<http://www.Forbes.com/why-inventors-can't-trast>

-Duaamasood , (2015),What are the Advantages and Disadvantages of the Privatization of Government –Owend Companies Such as Airliens ?.

Available at:

<http://www.enotes.com/advantages-disadvantages-Privatizat>.

-Ference & Antereter, (2011), Balanced Score Card Measurement Application at a Car Manufactures Supplies Company,7th,Research,Expert Conference with International Participations Quality,June,1-4.

- Hanson , Samwel.G.,& Til. S., (2006), Confidence Intervals for Probabilities & Finance , **Journal of Banking & Finance**, Vol, 30, Issue 8, August: 2281–2301.

-Joebm ,(2015), Acomparison Between two Balanced Scorecards:Optimal v.s *Kaplan and Norton Model*, **Journal of Economics Business and Management** ,Vol3,(2):302-308

-John Hood,(2010), Privatization.

Available at:

<http://www.John Locke.org/agenda2010/ Privatization-htm>

-Mulaku.d.o., (2014),The effects of Privatization on the Financial Performance of Veyna Airways, **International Journal of Business, and Commerce**, V. 3, No.5,Jan :30-45.

-Nadeem.A., Nayyer. S., & Tehrsem.H., (2015), Historical Analysis of Bank Profitability Using Camel Parameters, **International Journal of Economics and Finance**, Vol, 2 , No.3 : 161-180.

Oqdeh, (2011)Effect of Privatization on Firms Financial and Operating Performance Evidence from Jordan , **Journal of Dirasat Administrative Sciences**,Vol38,No(1):44-103.

Pamela. R. A., Makokha , (2013), The Effect of Privatization on Financial Performance of Firms Listed at the Nairobi Securities Exchange, **Journal of Finance & Banking** ,Vol 3 , No.4:245-269.

-Peterside , Zainb Brown , (2014),The Impact of Privatization of Power Sector, **Journal of Sciences** ,Vol 5 ,No.26,Nov:111-118.

-Rachely.T. , (2014), Airport Privatization ,Issues and options for congress.

Available at:

<http://www.has.org.>sgp>crs>misc>.

-Robert. P.,(2011), privatization Federal Government Assets.

Available at :

<http://www. Privatization.org>

- Surafel.Y.G. ,(2012), **Short Term Impact of Privatization on Firm Performance In Ethiopia ,the Case of leather**

Industry , Master of Busniess Administration , Addis Ababa University.

-Tark.R., Ibrahem.A., (2013),The Performance of Privatized Financial Institution in Egypt ,the Case of Alexandria Bank , **Journal of Applied Finance & Banking** , Vol 4 : 41-51.

-Tejvan.P., (2011), Advantages and Problems of Privatization.

Available at:

[http://www.economics <...<help.org](http://www.economics<...<help.org).

-Vinssh Parikh,(2013), Advantages and Disadvantages of Privatization.

Available at:

<http://www.letslearnfinance.com/advantages-and-disadvantages./>